الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
11 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50548X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/68/125، و A/68/127، و A/68/128)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/68/126)

١ - **السيد فيدوتوف** (المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): تكلم عبر وصلة للفيديو، فقال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قاد تقديم المساعدة إلى البلدان في مواجهة التهديدات التي تفرضها المخدرات والجريمة والاتجار غير المشروع والفساد والإرهاب. وتستند استجابته المتكاملة إلى ثلاث دعائم: العمل المعياري، والبحث والتحليل، والتعاون التقني. والمكتب بوصفه الوصي على اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات والجريمة، يحتفظ بمجموعة من المبادئ والخطوط التوجيهية القانونية ويعد دراسات واستقصاءات وتقارير على أحدث ما يكون، تشكل مراجع قياسية في هذا المجال. ويساعد المكتب في ميدان عملياته البلدان في بناء القدرات اللازمة للمواجهة. ويتصدى المكتب لتهديدات جديدة منها الجرائم المرتكبة في البحر والفضاء الحاسوبي والاتجار بالعقاقير المغشوشة والملكية الثقافية والجرائم ضد الحياة البرية، ويربط المبادرات الإقليمية والدولية ببعضها البعض. وعزز التعاون مع شركاء الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني، مشجعا الامتلاك المحلي لزمام الأمور والمسؤولية المتبادلة.

٢ - وأشار أن إلى تقرير الأمين العام بشأن النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/68/202) حدد التحديات الرئيسية التي بزغت منذ الموافقة على الأهداف الإنمائية للألفية، وأقر بأهمية تطوير حوكمة فعالة تستند إلى سيادة القانون ومؤسسات فعالة. وستنظر الجمعية العامة في المبادئ الإرشادية بشأن التنمية البديلة الواردة في قرار لجنة المخدرات، إلى جانب قرار بشأن سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسائر القرارات التي أوصت بها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٣ - وأضاف أن المكتب يقوم بأعمال تحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للأعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الذي من المقرر أن يجرى في فيينا في آذار/مارس ٢٠١٤. وشجع جميع الدول الأعضاء على أن تشارك فيه بشكل فعال وأن تُمثل على المستوى المناسب. وأشار إلى أنه ستعقد في عام ٢٠١٦ دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الموضوع، وفقا لقرار الجمعية العامة١٩٣/٦٧. ووفقا للمتبع في الماضي، ستقدم لجنة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة إلى الدول الأعضاء خلال العملية بأكملها.

٤ - ومضى قائلا إن الدورتين الخامسة والسادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد ستعقدان على التوالي في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وفي الاتحاد الروسي في عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٤، ستعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في فيينا. وستستضيف قطر المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥، الذي يتناول موضوع إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع نطاقا لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي والمشاركة العامة. وينبغي أن تقدم الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي تعقد في عام ٢٠١٤ توصيات ذات منحى عملي إلى المؤتمر.

٥ - واستطرد قائلا إن الزيادة السريعة في التبرعات على مدى العقد الماضي تُظهر مدى ثقة المانحين في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتقدير الدول الأعضاء لعمله. ومع ذلك، تخصص نسبة تفوق ٩٠ في المائة من التبرعات لأغراض خاصة، بشكل لا يعكس على الدوام أولويات مجالس الإدارة. ويمثل التمويل المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة نسبة تقل عن عُشر المجموع، وتفوق بالفعل المهام الأساسية الموكولة للمكتب طاقته بشكل كبير. وتعكس الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ التزام المكتب بتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة والشفافية، ويتمثل هدفه في التحرك نحو الاسترداد الكامل للتكلفة مقابل برامجه للمساعدة التقنية. وأشرك المكتب الدول الأعضاء في المناقشة بسبل منها الفرق الحكومية الدولية العاملة الدائمة المفتوحة العضوية المعنية بتحسين الوضع الإداري والمالي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعلى الرغم من نجاح المكتب في تحقيق اتساق استراتيجي وتنفيذي عموما، فيجب التصدي للوضع المعقد الإداري والمالي الذي يواجهه. والمكتب ملتزم بمساعدة الدول الأعضاء وإن كان يعتمد في الوقت نفسه على دعم هذه الدول في قيامه بعملة الحيوي.

٦ - **السيد حنيف** (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه في عالم رقمي لا تحده حدود، تشيع بشكل متزايد الجريمة عبر الوطنية وتتنوع، مهددةً الأمن الإقليمي والدولي. ويتعين من أجل مكافحتها بفاعلية أن تتعاون جميع البلدان والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية بوسائل منها تبادل المعلومات، وبناء القدرات، وتبادل المساعدة القانونية، وإجراء تحقيقات مشتركة. ويجري التعاون بشأن الجريمة عبر الوطنية داخل الرابطة في المقام الأول في الاجتماعات الوزارية المعنية بالجريمة عبر الوطنية، التي عقد الاجتماع التاسع منها في فينتيان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

٧ - وأشار إلى أنه يجري عقد اجتماعات سنوية لكبار المسؤولين لتنفيذ واستعراض القرارات الوزارية والتوصية بمشاريع ومجالات جديدة للتعاون مع شركاء الرابطة. وبناء على ذلك جددت الرابطة تعاونها مع شركائها العشر في الحوار ومنهم جمهورية كوريا والصين واليابان. وسيواصل وزراء الرابطة التصدي لتحديات الجريمة عبر الوطنية التي تواجه المنطقة عن طريق الهيئات الفرعية التابعة للرابطة. وفي الوقت الذي تتحرك فيه الرابطة نحو إقامة جماعة للرابطة في عام ٢٠١٥، يجب عليها أن تكفل ألا تتعرقل العملية بسبب الجريمة عبر الوطنية؛ فلا يكفي أن تتمتع الجماعة بالرخاء بل يجب أن يسودها أيضا السلام وتكون خالية من المخدرات والجريمة.

٨ - وتناول المراقبة الدولية للمخدرات، فقال أن خلو الرابطة من المخدرات بحلول عام ٢٠١٥ يمثل أولوية عليا، إلا إن الرابطة تدرك الأهمية الملحة لتنفيذ خطة العمل بشأن الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإدمانها (٢٠٠٩-٢٠١٥) وخريطة الطريق المرتبطة بذلك. وقد اجتمع مؤخرا وزراء بلدان الرابطة وكبار المسؤولين فيها ورؤساء وكالات مكافحة المخدرات في بروني دار السلام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لكي يؤكدوا من جديد التزامهم ولحصر التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة العمل. ويشارك عدد من هيئات الرابطة في صياغة سياسات وبدء أنشطة لمكافحة إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بها، منها الاجتماع الوزاري المعني بالجريمة عبر الوطنية، واجتماع وزراء المالية وكبار المسؤولين المعنيين بقضايا المخدرات، واللجنة المعنية بالثقافة والمعلومات.

٩ - وأضاف أن تعزيز برامج التنمية البديلة يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع جهود القضاء على الفقر. وجرى التصدي للأسباب الجذرية لزراعة المخدرات بشكل غير مشروع عن طريق التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية.

وترحب الرابطة لذلك بالمبادئ الإرشادية بشأن التنمية البديلة، التي اعتمدتها مؤخرا بتوافق الآراء لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتضم الرابطة أربعة مراكز تدريبية يمكن للمسؤولين من الدول الأعضاء أن يتعلموا فيها ويتبادلوا المعارف بشأن أفضل ممارسات مكافحة المخدرات غير المشروعة. وبعد أن أشار إلى الشواغل التي أثارها الأمين العام في تقريره عن التعاون الدولي على مكافحة مشكلة المخدرات العالمية (A/68/126) بشأن ضرورة قيام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع ونشر بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة وقابلة للمقارنة من أجل تعزيز المعارف المتعلقة باتجاهات المخدرات غير المشروعة، أعرب عن ترحيب الرابطة بمشاركة المكتب المستمرة مع الدول الأعضاء التي تلزمها مساعدة في بناء القدرات لتقديم بيانات عن الموضوع.

١٠ - وأشار إلى أن العدالة الجنائية تواجه في المعتاد الجريمة عبر الوطنية داخل الحدود الوطنية، ويتعرقل التعاون عبر الحدود في التحقيقات والمقاضاة الجنائية نتيجة عوامل عملية وسياسية. ومع ذلك، فبفضل القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية، طورت معظم البلدان أدوات يمكن لوكالات العدالة الجنائية أن تستعملها في تيسير التعاون عبر الحدود. ويتعين على الرابطة أن تواجه التحدي المتعلق بمكافحة الجريمة عبر الوطنية مع تحركها نحو إقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرق أسيا، التي تأمل في أن تكون منطقة متماسكة وسلمية ومستقرة وقادرة على المواجهة وذات مسؤوليات مشتركة عن الأمن الشامل في عالم يشهد تشابكا متزايدا.

١١ - **السيد راتراي** (جامايكا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الجماعة تؤيد الدعوة الموجهة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بدعم الدول الأعضاء في بناء القدرات، وإلى الدول الأعضاء بتزويد المكتب بموارد كافية. ومع تطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تواجه البلدان الكاريبية تهديدات جديدة ومستمرة تعترض تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. وحيث أن المواجهة يتعين أن تكون منسقة ومتعددة الأوجه ومستمرة، فقد أعلن رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية أن منع الجريمة والأمن يشكل الدعامة الرابعة لحركة تكامل الجماعة. وقد اعتُمِدَت استراتيجية للجريمة والأمن في شباط/فبراير ٢٠١٣، ومن المقرر أن يطلق المكتب أول برنامج إقليمي لمنطقة الكاريبي للفترة ٢١٣-٢٠١٦ دعما لها. وتركز الاستراتيجية على جمع استخبارات عبر الحدود وتبادل المعلومات، ومكافحة الاتجار بالبشر، والتعامل مع الأصول المكتسبة من الجريمة، وحماية النظام المالي، وتحسين التحقيقات الجنائية.

١٢ - وأشار إلى أن الجريمة والفساد لهما أثر ضار على التنمية، ويرتب تدفق المخدرات والأسلحة بشكل غير مشروع عواقب سلبية على منطقة الكاريبي، تؤدي إلى عنف ترتكبة العصابات، وسلوك اجتماعي سلبي، وتحويل للموارد الثمينة، وانخفاض العائدات من الاستثمارات المحتملة والسياحة. وتلاحظ الجماعة الكاريبية مع الارتياح أنه جرى في نيسان/أبريل ٢٠١٣ اعتماد معاهدة الاتجار بالأسلحة التي تتضمن تدابير لكبح تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهو أمر هام بالنسبة لمنطقة الكاريبي، المعترف بأنها منطقة عبور لتدفق الأسلحة والذخيرة، مما تَسبَب بشكل كبير في مشكلة الجريمة في الداخل. وستتعاون الجماعة الكاريبية مع شركائها، وعلى وجه الخصوص البلدان التي تأتي منها الأسلحة، لتحقيق نتائج ذات قيمة. ووقعت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وعددها ثلاث عشرة دولة، المعاهدة بينما صدقت عليها ثلاث دول. وينبغي للأطراف في الاتفاقية تنفيذها بصفة مؤقتة بنية طيبة إلى حين دخولها حيز النفاذ.

١٣ - وأضاف أنه مع نمو الجريمة عبر الوطنية إلى جريمة مدروسة بقدر أكبر وأعتى، أصبحت إمكانات كثير من الشبكات الإجرامية أفضل من حيث الموارد والاتصالات والمعلومات من بعض الدول، وبرعت في استخدام التكنولوجيات الجديدة في مشاريعها. ولاحظ تقرير الأمين العام (A/68/127) الاتجاهات الناشئة التي يتعين مواجهتها مثل جرائم الفضاء الإلكتروني، والاتجار بالملكية الثقافية، واستخدام تكنولوجيات جديدة للاعتداء على الأطفال واستغلالهم. ويجب على المجتمع الدولي أن يسبق الشبكات الإجرامية ويطور أساليب جديدة لتتبع أنشطتها ومراقبتها ومنعها. وأعرب عن ارتياح الجماعة الكاريبية لاطلاعها على اقتراحات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي لهذه الاتجاهات الناشئة، ودعوتها لإيلاء اهتمام خاص للبلدان النامية الصغيرة والضعيفة التي قد تنقصها القدرات اللازمة. وخلاف ذلك، قد تستغل الشبكات الإجرامية عبر الوطنية الثغرات على نحو يضر الجميع.

١٤ - ومضى قائلا إن الجماعة الكاريبية إذ تشعر بقلق إزاء الصلة القائمة بين الاتجار بالأسلحة النارية والأشخاص والمخدرات، تعرب عن ترحيبها بالدراسات المقترحة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدارت والجريمة بشأن الصلات القائمة بين الاتجار بالأسلحة والأشكال الأخرى للاتجار، وبشأن الطرق عبر الوطنية والاتجار بالأسلحة النارية. ورغم توافر الإرادة السياسية والدعم العام للتدابير الرامية إلى مكافحة الجريمة ومشكلة المخدارت الدولية، فلا تتوافر إجراءات وموارد كافية وبنية أساسية فعالة. وبدون استثمارات كافية، ستعاني الثقة العامة وكسب الحرب على الجريمة. وفي كثير من البلدان الصغيرة، يجب تحديث نظام العدالة الجنائية ليتصدى لعبء القضايا الثقيل، والتحقيقات المركبة، وجمع أدلة شاملة، وضرورة تحديد أماكن الشهود وحمايتهم. ويتعين إجراء إصلاحات مبتكرة للأنظمة، تشمل تنفيذ مبادئ العدالة التصالحية وبدائل للسجن غير قائمة على الاحتجاز.

١٥ - وانتقل إلى خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥، فأشار إلى أن الطريق نحو التنمية المستدامة يضم كثيرا من القضايا الشاملة. فبناء مجتمعات مبنية على قاعدة من العدالة والأمن وسيادة القانون هو أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وسيستلزم هذا نهجا تعاونيا متعدد الأوجه يتجاوز نشر أصول أمنية فعلية ليشمل استراتيجيات التدخل الاجتماعي والتعليم العام. ومن خلال التعاون عبر منظومة الأمم المتحدة وعلى المستويين الإقليمي والثنائي، يمكن لبلدان الجماعة أن تحمي مجتمعاتها من ويلات الأنشطة الإجرامية، مما يكفل تفكيك الشبكات الإجرامية بينما يجري بشكل مستدام إصلاح الظروف الاجتماعية الاقتصادية التي تفرِّخها.

١٦ - **السيد غاسبار مارتيتز** (أنغولا): تكلم باسم الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن عبء الجريمة مستمر في المنطقة، ولكن على الرغم من أن العالم أصبح أشد تعقيدا مع وجود منابر إلكترونية للتواصل الرقمي، فإن السلطات تخضعها لسيطرتها. وبفضل سياسات المنع وتخفيف الأثر والاستراتيجيات الفعالة بقدر أكبر، أصبحت المنطقة أفضل استعدادا، وتعمل مع الهيئات المحلية والدولية لمعاقبة المجرمين ومنع أنشطتهم الإجرامية.

١٧ - وأشار إلى أن الاتجار بالبشر وإن كان لا يزال يشكل وجه قلق أساسي على الصعيد الإقليمي، فإن الاتجار بالمخدرات يفرض حتى تهديدات أكبر، تستلزم جهدا منسقا. وتعلق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهمية كبرى على الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، والاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات والصكوك الدولية القانونية التي تتصدى للجريمة المنظمة عبر

الوطنيـة. ويتـصل الاتجـار بالمخـدرات وإدمانهـا بالفـساد وبالجرائم العنيفة وبالعنف ضد النساء والاطفال، وهي أمور تهدد التنمية الاقتصادية وتفرض تحديات شديدة على الأمن والاستقرار الإقليميين. ومع اقتراب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينمو ضغط لتحقيق نتائج، ويسود اعتراف متزايد بأن الجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعه تـشكلان عقبـتين رئيـسيتين. ويجـب تقليـل الطلـب علـى المخـدرات ويجب محاربـة الجريمـة المنظمـة عـبر الوطنيـة علـى جميع المستويات.

١٨ - وأشـار إلى أن ظـاهرة الاتجـار بالأشـخاص، وخاصـة النساء والأطفـال، تنمـو في منطقـة الجماعـة الإنمائيـة للجنـوب الأفريقـي كـشكل جديـد ومعقـد وعـدواني للعبوديـة. ويلـزم تـشريع واضـح وشـامل لمنعهـا ومكافحتـها. وتقـوم الـدول الأعـضاء في الجماعـة بتنفيـذ خطـة عمـل واغـادوغو لمكافحـة الاتجـار بالبـشر، وخاصـة النـساء والأطفـال، الـتي اعتمـدها الاتحـاد الأفريقـي في عـام ٢٠٠٦. وتتـصدى خطـة العمـل الإقليميـة لهـذه الظـاهرة بطريقـة شـاملة، تتماشـى مـع اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الجريمـة المنظمـة عـبر الوطنيـة وبروتوكولاتهـا، وبروتوكـول الجماعـة الإنمائيـة للجنـوب الأفريقي بشأن قـضايا الجنسين والتنمية، وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتقدر الدول الأعـضاء في الجماعـة وتـدعم الأنـشطة الـتي يقـوم بهـا مكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمـة، وخاصـة في وضـع صكوك قانونية عالمية وتزويد البلدان النامية بالتعاون التقني.

١٩ - وأشـار إلى أن بروتوكـول الجماعـة بـشأن مكافحـة الاتجـار بالمخـدرات غـير المـشروعة يهـدف إلى تقليـل وإنهـاء الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والفساد والاستخدام غير المشروع للمخدرات وإدمانها عن طريق التعاون بين البرامج والأنشطة المشتركة بين القطاعات وتنسيقها. ويطالب أعـضاء الجماعـة بالانـضمام إلى اتفاقيـات الأمـم المتحـدة لمراقبـة المخـدرات. وينفـذ معظـم الأعـضاء بـشكل فعـال أحكامهـا، بينمـا تجـري عمليـات تـصديق وطنيـة عليهـا. وقـد وضـعت الـدول الأعـضاء في الجماعـة ونفـذت وقيمـت اسـتراتيجيات تهـدف إلى إنـشاء بـرامج شـاملة ومتكاملـة لتخفـيض الطلـب وتطـوير أنـشطة للمنـع علـى المـستوى المجتمعـي وللتعلـيم والبحث على مستوى المدارس الحكومية للتصدي للأسباب الأساسية لإدمان المخدرات. وأقامت بعض الدول الأعضاء أيضا مرافق لمعالجة وإعادة تأهيل مدمني المخدرات وإدماجهم في المجتمـع. وينبغـي للمجتمـع الـدولي أن يتـيح مـوارد بـشرية ومالية ومـساعدة تقنيـة لتقـديم تـدريب للمـوظفين في هـذه الأنشطة والبرامج.

٢٠ - وتكلـم بـصفته الوطنيـة، فقـال إن حكومتـه وضـعت أهدافا واستراتيجيات لمكافحة الاتجار بالمخدرات في الداخل. وفي أيلـول/سـبتمبر ٢٠٠١، أنـشأت لجنـة مـشتركة بـين الـوزارات لتنـسيق سياسـة مكافحـة المخـدارات وإدمـان المخدرات. وتعزز الحكومة تنفيذ توصيات الإعلان السياسي وخطـة العمـل المـتعلقين بالتعـاون الـدولي صـوب وضـع اسـتراتيجية متكاملـة ومتوازنـة لمواجهـة مـشكلة المخـدرات العالمية، وتقوم بالأعمال التحضيرية لاستعراض رفيع المستوى لتنفيذها من قبل الدول الأعضاء. وأدخلت أنغولا إصلاحات علـى الرعايـة الـصحية مـن أجـل مكافحـة إدمـان المخـدرات كجـزء مـن الجهـد الـشامل لتغيير المعايير والسلوك والأنظمـة والسياقات التي تؤدي إلى المشاكل ذات الصلة. وأكد التزام بلده بشن حرب ضد المخدرات والجريمة من خلال الصكوك الثنائية والإقليمية والدولية التي هي طرف فيها.

٢١ - **الـسيد فـريلاس** (المراقـب عـن الاتحـاد الأوروبي): تكلـم باسـم البلـدان المرشـحة أيـسلندا وتركيـا وجمهوريـة مقـدونيا اليوغوسـلافية الـسابقة وصـربيا؛ وبلـدي عمليـة الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ إلى جانب أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إنه يجب التصدي

للجريمة عبر الوطنية بطريقة كليه ومتكاملة على جميع المستويات، ولن يمكن التصدي للتحديات العابرة للحدود إلا من خلال تعاون فعال في القضاء وإنفاذ القانون بين الدول والمناطق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي وجود آلية استعراض قوية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يشارك فيها المجتمع المدني. وتقدم الاتفاقية دعما تقنيا هاما في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ومصادرة الأصول. ويقدم الاتحاد مساهمة مالية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويدعم عمل هيئات الأمم المتحدة المعنية.

٢٢ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أعد نهجا استراتيجيا وتنفيذيا يهدف إلى تعزيز التعاون في إنفاذ القانون داخل الاتحاد ومع شركائه، ويعطي أولوية للاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية، والهجرة غير النظامية، والجرائم المرتكبة في الفضاء الإلكتروني، وجرائم الممتلكات، والاحتيال، والسلع دون المستوى. ويجري تنفيذ خطط العمل التشغيلية السنوية ورصدها بصفة دورية. ويضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية لتحسين تأمين الاتجار المشروع بالأسلحة النارية، وتقليل تحويلها إلى أيادي إجرامية، وتحسين إنفاذ القانون، وجمع المعلومات، والأمن. ويعد الإدماج الاجتماعي واتباع نهج متعدد التخصصات من الأمور الأساسية لأي سياسة لمنع الجريمة. والاتحاد الأوروبي ملتزم في ما يتعلق بالفساد بزيادة الامتثال للالتزامات الدولية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتعين على الدول الأعضاء أن تشرك المجتمع المدني في عملية استعراض اتفاقية مكافحة الفساد وتقوم بزيارات ميدانية. ويدعم أيضا العمل الذي يقوم به الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد.

٢٣ - وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجيات وخطط عمل في مجال المخدرات لتعزيز التعاون في سياسات المخدرات في أوروبا وتحسين تنسيقها. ويلزم نهج متوازن وإنساني، خاصة في سياق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والاتحاد ملتزم بتقليل انتقال العدوى بين متعاطي المخدرات بالحقن إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. واعتمد المجلس الأوروبي استراتيجية جديدة مناهضة للمخدرات للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، توفر إطارا سياسيا شاملا وأولويات في مايتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال المخدرات. ويبني على الدروس المستفادة من تنفيذ استراتيجيات المخدرات السابقة، مع أخذ التطورات والإجراءات الأخرى ذات الصلة في الاعتبار.

٢٤ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى تقاسم الاستراتيجية مع شركائه الدوليين، عند التحضير للاستعراض رفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ووفقا للمبادئ الأساسية لقانون الاتحاد الأوروبي، يحترم الاتحاد بالكامل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، ويأخذ في الحسبان الاتفاقات الدولية لمراقبة المخدرات، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان السياسي وخطة العمل المعنيين بالتعاون الدولي، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٥ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي كجزء من جهوده لتعزيز الأمن الداخلي يقيم شراكات ثنائية وإقليمية بين وكالات إنفاذ القانون في البلدان الأعضاء والبلدان المجاورة ويجري حوارات رفيعة المستوى بشأن الأمن وإنفاذ القانون. واعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية صوب القضاء على الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وعين أيضا منسقا لمناهضة الاتجار لتوفير توجيه استراتيجي عام للسياسات. والاتحاد ملتزم بالتصدي للاتجار بالأشخاص بطريقةكلية وتركز على الضحايا. وكان الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة بشأن خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار

بالأشخاص في أيار/مايو ٢٠١٣، فرصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصكوك القائمة وتبادل أفضل الممارسات في منع ومقاضاة الاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

٢٦ - ومضى قائلا إنه في ضوء التهديد الذي تفرضه القرصنه على طرق هامة للملاحة البحرية والتجارة الدولية، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره لنتائج برنامج مكافحة القرصنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتتجلى مشاركة الاتحاد الطويلة الأجل في مكافحة القرصنة في غرب المحيط الهندى في عمليته البحرية أطلنطا. ويتزايد تهديد القرصنة في غرب أفريقيا، وتستحق الجهود المحلية لمواجهة هذا التهديد دعما دوليا منسقا. واتخذ الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة لمساعدة سبعة بلدان أفريقية على زيادة سلامة الطرق البحرية في خليج غينيا.

٢٧ - **السيدة فيلتشكو** (بيلاروس): تكلمت باسم رابطة الدول المستقلة، فقالت إن الزيادة في الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي غالبا ما تتصل بالإرهاب وتمويله، تثير القلق. وتؤدي الأمم المتحدة وهيئاتها دورا رائدا في مكافحة هذه الجريمة، وتهتم رابطة الدول المستقلة، التي يتولى بلدها رئاستها حاليا، بتكثيف تعاونها مع هذه الهيئات. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الرابطة برامج متعددة مشتركة بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها في إقليم الدول الأعضاء في الرابطة، باتباع نهج كلي وديناميي. وهيأت تلك البرامج الأساس القانوني الدولي للتعاون في مكافحة الجريمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية والجرائم الاقتصادية والجرائم في ميدان الملكية الفكرية. وتشكل اتفاقية رابطة الدول المستقلة الصك الرئيسي للتعاون بشأن المساعدة القانونية والعلاقات القانونية في الشؤون المدنية والأسرية والجنائية.

٢٨ - وأشارت إلى أن رؤساء الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وافقوا على تنمية التعاون في ما بينهم في المستقبل، مع التركيز على الجريمة المنظمة. ونفذت الدول الأعضاء تدابير مشتركة وعمليات خاصة لمكافحة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية، ومنها الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات، وخاصة في المناطق الحدودية للرابطة. وأنشئ بنك خاص للبيانات في مكتب تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة في إقليم الدول الأعضاء في الرابطة، مما مكن وكالات إنفاذ القانون من التعاون بشكل فعال. وعلاوة على ذلك، توفر الرابطة تدريبا ومواد متصلة بمكافحة الجريمة في تلك الوكالات والمؤسسات التعليمية. ووقع رؤساء الدول الأعضاء في الرابطة اتفاقا للتعاون بشأن الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والأجهزة المتفجرة، للتمكين من زيادة التعاون الفعال بين وكالات إنفاذ القانون.

٢٩ - وأكدت الأهمية المتزايدة لمكافحة الفساد مع تزايد شيوعه في العالم، وأشارت إلى ضرورة تجميع الجهود الداخلية والمتعددة الأطراف لضمان فعاليتها، مع ضرورة أن تتسق الآليات الوطنية مع الممارسات والمعايير الدولية. وذكرت إنه جرى توقيع اتفاق بشأن تشكيل مجلس يضم رؤساء وحدات الاستخبارات المالية في الرابطة لتعزيز التعاون في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويهدف هذا التعاون إلى حماية مصالح الأفراد والمجتمع والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع احترام السيادة الوطنية ومبادئ القانون الدولي، وتعزيز الثقة بين الوكالات وحماية حقوق الإنسان والحريات.

٣٠ - **السيد زاغاينوف** (الاتحاد الروسي): تكلم باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي، فأكد ضرورة تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة ومؤسساتها الأساسية لكي تتمكن الدول الأعضاء من مكافحة الجريمة المنظمة، وخاصة الاتجار

بالمخدرات، مما يهدد السلام والأمن العالميين، والتنمية الاجتماعية الاقتصادية للدول. وتبعا لذلك، تؤكد منظمة معاهدة الأمن الجماعي التزامها بالتنفيذ الفعال لاتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث الأساسية للمخدرات وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة المخدرات ذات الصلة. ويشكل الانتاج المتزايد بصفة مستمرة للهيروين في أفغانستان تهديدا رئيسيا للاستقرار الإقليمي، رغم الإجراءات المنسقة التي تتخذها حكومات البلدان والمجتمع الدولي. ومن المهم إقامة شراكة بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن مشكلة المخدرات في أفغانستان، وتبادل الخبرة والبيانات وتنسيق عمليات قوات الرد السريع.

٣١ - وأعرب عن ترحيب منظمة معاهدة الأمن الجماعي بإقامة برنامج إقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وعن دعمها لتوسيع نطاق الشراكات التي يقيمها المكتب مع منظمات إقليمية تشمل رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمركز الإقليمي للإعلام والتنسيق لآسيا الوسطى، والمجموعة الأوروبية الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومع الهياكل الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تعبئة جهود دولية لمكافحة التوسع في إنتاج المخدرات في أفغانستان بموجب ميثاق باريس. وتؤيد منظمة معاهدة الأمن الجماعي تنفيذ القرارات المتخذة في هذا الصدد في المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات المنتجة في أفغانستان. وتشمل المبادرات الأخرى لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي عملية القناة لمكافحة المخدرات، التي أسفرت عن مصادرة ٤٧٠ كيلوغراما من المخدرات في عام ٢٠١٢.

٣٢ - وأشار إلى أنه نظرا للمساهمة الهامة التي تقدمها منظمة معاهدة الأمن الجماعي في حماية المنطقة الأوروبية الآسيوية بأكملها من تهديدات المخدرات، فمن صالح دول المنطقة والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، زيادة تعاونها مع المنظمة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. ويتعين أن تقترن التدابير الفعالة لإنفاذ القانون ببرامج لتقليل تعاطي المخدرات وتعزيز التنمية وخلق الوظائف. وكجزء من نهج كلي ومتوازن، تؤيد المنظمة اتخاذ إجراءات لتحسين المحنة الاجتماعية الاقتصادية للبشر وتأمين مستقبل صحي وكريم لهم من خلال التنمية البديلة كجزء لا يتجزأ من برامج التنمية المستدامة. ولن تكون تدابير مكافحة المخدرات فعالة إلا لو التزمت جميع البلدان بشكل صارم بأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية الثلاث للمخدرات.

٣٣ - وتكلم بصفته الوطنية، فأعرب عن دعم الاتحاد الروسي للدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وأكد ضرورة وجود استراتيجية وحيدة لمكافحة الجريمة تستند إلى قرارات تتخذها الوكالات الرائدة في هذا الميدان، وأهمها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وأشار إلى النتائج التي توصلت إليها الدورة الثانية والعشرين للجنة، وأعطى أهمية خاصة لتعزيز فعالية التعاون الدولي في مكافحة التهديدات الإجرامية والإرهابية والتحديات التي يصادفها قطاع السياحة، بسبل منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي للأمم المتحدة أن تزيد جهودها لمكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني، بسبل منها وضع اتفاقية عالمية بشأن التعاون في مكافحة هذه الظاهرة.

٣٤ - وأشار إلى أن الاتحاد الروسي يدعو إلى تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص بقدر أكبر من الفعالية، ويدعم الصندوق الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالبشر. وأعرب عن قلق بلده بشكل خاص إزاء التهديد الذي يفرضه الاتجار بالأعضاء والخلايا والأنسجة

البشرية. ويتعين تعزيز الإمكانية التحقيقية والتحليلية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن طريق زيادة التمويل، من موارد منها الميزانية العادية. وأعرب عن تطلع الاتحاد الروسي لانعقاد لمؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥، وقال إنه بدأ التحضير بالفعل للدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد، التي سيستضيفها.

٣٥ - ومضى قائلا إنه لن يمكن حل مشكلة الاتجار بالمخدرات إلا من خلال زيادة التعاون المتعدد الأطراف وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة. ويتعين تعزيز النظام الدولي لمراقبة المخدرات استنادا إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية الثلاث للمخدرات، ويعارض بلده أي محاولة لتقويض هذا النظام. ويجب ألا تتناقض الجهود المبذولة لتقليل الطلب على المخدرات وتقديم المساعدة إلى المدمنين مع تلك الاتفاقيات. وأبرز وفده أيضا الضرورة الملحة لأن يحقق المجتمع الدولي أهداف الإعلان السياسي وخطة العمل لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

٣٦ - وأعرب عن تأييده للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز البنى الأساسية في أفغانستان والبلدان المجاورة وفي عدد من البلدان الأخرى التي تأثرت باتجار أفغانستان بالمخدرات، المرتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب. وينبغي لذلك زيادة الجهود المبذولة في إطار ميثاق باريس لوقف انتشار المخدرات من أفغانستان. وقال إن بلده أحاط علما بالقرارات المتعلقة بكبح التدفقات المالية الناتجة عن اتجار أفغانستان بالمخدرات والمتخذة في المؤتمر الوزاري الثالث للشركاء في ميثاق باريس. وفي هذا الصدد، رحب بإشراك فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، بناء على مبادرة من الاتحاد الروسي، في عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لوقف تدفق الإيرادات غير المشروعة المتأتية من اتجار أفغانستان بالمخدرات، وهو موضوع اكتسب أولوية خلال رئاسته لفرقة العمل.

٣٧ - وأعرب عن اعتزام بلده مضاعفة العمل المشترك المبذول داخل منظمة شنغهاي للتعاون، وخاصة في تنفيذ استراتيجيتها وبرنامج عملها الحاليين لمكافحة المخدرات، وعن تقديره للجهود التي تبذلها منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمكافحة تهديدات المخدرات في أفغانستان. وأعرب في هذا الصدد عن ترحيب الاتحاد الروسي بعقد المنظمة مؤتمرا دوليا بشأن أفغانستان في بيشكيك في قيرغيزستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأعرب أيضا عن دعم بلده للأنشطة التي يقوم بها المجلس الدولي لمراقبة المخدرات، وأكد من جديد استعداد البلد للتعاون بشكل وثيق مع المجلس، الذي ينبغي أن يظل تمويله عند المستوى اللازم. ويتعين اتخاذ مزيد من التدابير الفورية لوقف انتشار المواد المخدرة التركيبية وإطلاق النظام العالمي لرصد الاتجار بها. وأعرب عن ترحيب بلده بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإقامة مركز اتصال عالمي معني بالمؤثرات العقلية الجديدة، الذي يمكن أن يساعد في مكافحة استخدام مواد مخدرة من هذا القبيل.

٣٨ - وأكد ضرورة أن يقترن الإنفاذ الفعال للقوانين المتعلقة بالمخدرات بتدابير اجتماعية اقتصادية، تشمل مشاريع لإيجاد بديل حقيقي للنشاط الإجرامي وتعزيز التنمية المستقرة للمجتمع واحترام حقوق الإنسان وتقديم أجور كافية مقابل العمل الشريف. وتبعا لذلك، من المأمول أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار عن المبادئ الإرشادية بشأن التنمية البديلة الذي أوصت باعتماده الدورة السادسة والخمسين للجنة المخدرات.

٣٩ - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): قال إن بلده يؤيد بحث المساهمة التي تقدمها النظم التشريعية والقضائية السليمة في

تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد. وينبغي للجنة أن تدعم وتعزز ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتقدم المناقشات بشأن خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥ منظورا قيما في ما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية والفساد ومكافحة الإرهاب. ويمكن للسعي لتحقيق تنمية مستدامة أشمل للجميع أن يتعرقل بشكل خطير إذا مُنع الأفراد من الحصول على حقوقهم وحرياتهم الأساسية. ويؤدي المكتب دورا هاما في هذا الصدد.

٤٠ - وأشار إلى أن ليختنشتاين تولي أهمية خاصة لانتشار ممارسات الفساد في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الإساءات اليومية لاستخدام السلطة، والتشريعات التي تمنع أجزاءً من المجتمع من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار، غالبا تحت ستار السياسة الأمنية. وبعد أن تم وضع معايير عالمية لمكافحة الفساد، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز فعالية تنفيذها ورصدها على الصعيد العالمي. وأعرب عن التزام ليختنشتاين التام بالمعايير المنصوص عليها في الاتفاقية من أجل استرداد واستعادة الأصول والتصرف فيها، وقال إنها تعمل على تحسين الإجراءات الوطنية مع احترام مبادئ سيادة القانون والالتزامات الدولية. واتجه معظم تعاونها الدولي وجهودها إلى تقديم مساعدة إنمائية وإلى بناء القدرات لمحاربة الفساد في إطار شراكات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمركز الدولي لاسترداد الأصول.

٤١ - وأضاف أنه ينبغي مع ذلك إيلاء اهتمام أكبر لممارسات الفساد باعتبارها عائقا أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيب وفده باعتماد القرار بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد، ولكنه شدد على ضرورة التركيز بقدر أكبر على مكافحة الفساد حيثما يؤثر على الناس تأثيرا مباشرا، والتصدي لحالات الفساد اليومية التي تعرقل التمتع بالحقوق والحريات الأساسية وتحد من المشاركة السياسية وتسبب العنف. وقال إن ليختنشتاين تتفهم أوجه القلق المشروعة للدول في ضمان أمن شعوبها، خاصة عند التصدي للتهديدات الإرهابية. وتلتزم بالتعاون الدولي الكامل في هذا المجال، الذي توفر له اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب إطارا متينا.

٤٢ - وأعرب عن قلق بلده مع ذلك من طرق تعارض القوانين والممارسات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتشير الحقائق التي كُشف عنها مؤخرا إلى ضرورة التدقيق الدولي على نحو أقوى في اتساق ممارسات المراقبة مع قانون حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الخصوصية. ويلزم حوار دولي للتصدي للمخاوف إزاء الاتجاهات الحالية لتقييد الحقوق والحريات الأساسية على نحو غير واجب عن طريق تشريعات ''مكافحة الإرهاب'' أو ''الأمن''. فالقانون الدولي لحقوق الإنسان لا يسمح بتشديد تشريعات مكافحة الإرهاب لمواجهة تعبير المعارضة السياسية المشروع عن آرائها. واختتم كلمته قائلا إن ليختنشتاين تدعو إلى إعادة النظر في العقوبات المشددة الصادرة بموجب هذه القوانين وتشجع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدة الدول في جعل تشريعاتها لمكافحة الإرهاب متماشية مع قانون حقوق الإنسان.

٤٣ - **السيد شعماش** (ليبيا): قال إن تزايد معدلات الجريمة المنظمة عبر الوطنية يرجع إلى حد ما إلى الأزمات العالمية المالية والاقتصادية، وكذلك البطالة والفقر والنزاعات المسلحة. وخلال المرحلة الانتقالية الراهنة تواجه ليبيا جراء مستويات عالية من الهجرة غير الشرعية تحديات على المستوى الإنساني. ولا مفر من تضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول عاجلة للحد من الهجرة. ويتعرض المهاجرون لخطر الموت والاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل

عصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ومن المهم احترام كرامة المهاجرين وسيادة الدول عند البحث عن حلول دولية لهذه الظاهرة، وأعرب عن تقدير وفده للمنظمة الدولية للهجرة لتعاونها مع السلطات الليبية والمساعدة التقنية التي قدمتها.

٤٤ - وأشار إلى أن بلده يواجه بصفة خاصة مخاطر الاتجار بالبشر والمخدرات والسلاح. وقد استضافت ليبيا في آذار/مارس ٢٠١٢ المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود، مما أدى إلى اعتماد خطة عمل طرابلس التي تنص على إنشاء آليات التعاون المتعدد الأطراف. واستضافت مدينة غدامس الليبية رؤساء حكومات كل من تونس والجزائر وليبيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لمناقشة الوضع الأمني في المنطقة.

٤٥ - ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة ليبيا في استرداد الأموال المنهوبة والمهربة إلى خارج البلد، التي يتم توظيفها في تمويل العمليات الإرهابية التي تزعزع الأمن في داخل ليبيا ولها انعكاساتها كذلك في دول الجوار. وليبيا كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية إلى تنسيق الجهود من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأشخاص والأسلحة، الذي يضر ليس فقط بالأمن وإنما أيضا باقتصادات البلدان النامية.

٤٦ - **السيدة هرناندو** (الفلبين): قالت إن بلدها أنشأ مجلسا مشتركا بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، يرأسه وزير العدل، لضمان تنسيق وتوحيد قواعد البيانات ونظم جمع البيانات ونظم التحقق منها. وفي ضوء عدم وجود تشريع خاص بغسل الأموال، وقعت الفلبين مذكرة بشأن اتفاق يلزم الوكالات المحلية بدعم مجلس مكافحة غسل الأموال من خلال تنفيذ التشريعات، والتعاون مع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية. وإدراكا منها لأنه يتعين إكمال المبادرات المحلية بمبادرات إقليمية ودولية، أصبحت الفلبين طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٤٧ - وأكدت ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من خلال معاهدات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، فيما يتعلق قبل كل شيء بالتحقيق والمقاضاة ونقل مرتكبي الجريمة المنظمة. ويجب تشديد الترتيبات التنظيمية التي تُلزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة لقمع تمويل الإرهاب. وينبغي للدول أن تسعى إلى اتخاذ مبادرات للحكم الرشيد وتعزيز الشفافية والمساءلة العامة، والقيام بحملات لتوعية الجمهور بشأن الفساد. والتعاون الإقليمي يمكن أن يساعد في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تبادل المعلومات وإعداد قواعد للبيانات والتدريب وبناء القدرات.

٤٨ - وأضافت أن مكافحة الجريمة المنظمة يعتمد على وجود تعاون دولي قوي بمساعدة من الأمم المتحدة. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عمله في المجال المعياري ومجال المساعدة التقنية، بضم قواه مع الهيئات الأخرى وعزز تنسيقه مع هذه الهيئات، مثل مفوضية حقوق الإنسان، لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في برامجها وأنشطتها. وأعربت عن ترحيب بلدها بهذه الخطوة وكذلك بمبادرة المكتب بشأن تنفيذ مبادرات على نطاق المنظومة لضمان المواجهة الشاملة والكلية للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ومع ذلك، فمن المهم تذكُّر ضحايا الجريمة المنظمة، لأن عليهم التعايش مع العواقب الفورية للجريمة ومع آثارها الطويلة الأجل.

٤٩ - **السيدة لي زياومي** (الصين): قالت إن المخدرات غير المشروعة، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال والإرهاب والجريمة الإلكترونية تهدد بشكل خطير الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتعرقل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة المعنية أن تواصل تنسيق وتيسير التعاون لمكافحة الجريمة عبر الوطنية ومراقبة المخدرات. ويتعين تعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال آلية استعراض فعالة وتحظى بتأييد واسع النطاق وتستند إلى مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتمول من الميزانية العادية. وأشارت إلى أن الصين تأمل في أن يعطي المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد دفعة جديدة لتنفيذ الاتفاقية والتعاون الدولي لمكافحة الفساد.

٥٠ - وتطرقت إلى التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات، فقالت إن الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية يتيح للمجتمع الدولي فرصة لبناء توافق أكبر في الآراء وتعزيز التعاون. وأعربت عن استعداد الصين للتعاون في استكشاف سبل لتعزيز دور المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذ استراتيجية متكاملة ومتوازنة على نحو أكثر فعالية. وينبغي أن يقدم الاستعراض توجيها فعالا للمساعي الدولية لمواجهة الأوضاع الآخذة في التدهور في مجال المخدرات.

٥١ - وأضافت أنه يلزم تعاون دولي قوي لمواجهة التحدي العالمي الجديد الذي تمثله الجريمة الإلكترونية. وتدعم الصين فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية في إجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة الإلكترونية، تقوم بإصدار توصيات بشأن إطار قانوني عالمي للتعاون الدولي. وتدعو الصين الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى صياغة مبادئ توجيهية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية فيما يتعلق بالاتجار بالممتلكات الثقافية. وأشارت إلى أن بلدها بدأ مؤخرا في تنفيذ خطة عمله لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠، وخطة عمله لإنشاء نظام لمعاقبة ومنع الفساد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، بغية منع ومكافحة الاتجار بالبشر وتحسين نظام معاقبة ومنع الفساد.

٥٢ - وأضافت أن الصين تقوم بدور نشط في التعاون الدولي في مجال مراقبة المخدرات، وتساعد البلدان في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية في الحد من زراعة الخشخاش غير المشروعة والاتجار بالأفيون. وأشارت إلى أن الصين ملتزمة بالتصدي للتحديات الجديدة، مثل المؤثرات العقلية الجديدة والاتجار بالمخدرات عبر الإنترنت، ومواصلة التعاون الفعال مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والدول المعنية. واختتمت كلمتها قائلة إن الصين ستواصل العمل ضمن إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومبادرة ميثاق باريس، وتقدم مساهمة أكبر في التصدي لمشاكل المخدرات .

٥٣ - **السيد الدوسري** (قطر): قال إن من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي مكافحة الجريمة والمخدرات، وهما آفتان تشلان التنمية وتؤثران سلبا على الاستقرار العالمي. وأكد بالتالي أهمية تدعيم المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال وتعزيز التعاون الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، تحرص قطر على التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة، ومعالجة الأسباب الجذرية لتلك التحديات، وتعزيز نظامها للعدالة الجنائية. واعتمدت أيضا تشريعات أساسية، تتماشى مع التزاماتها الدولية، لتعزيز الأجهزة المعنية في قطر وأنشأت مؤسسات لتعزيز جهودها في هذا الصدد، منها المؤسسة القطرية لمكافحة الاتجار

بالبشر، التي تقدم، في جملة أمور، المساعدة لضحايا الاتجار بالبشر.

٥٤ - وأضاف إن قطر استضافت عددا من الاجتماعات وحلقات العمل الدولية المعنية بالمخدرات والجريمة، وستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥، الذي سيضم رؤساء الدول والحكومات وواضعي السياسات لغرض مواجهة التحديات المتصاعدة التي تمثلها الجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب وصولا إلى عالم أكثر عدلا وأمنا. وأشار إلى أنه تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الوزارات القطرية والنيابة العامة ومؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع للإشراف على التحضيرات لهذا المؤتمر وضمان نجاحه. وقبل انعقاد هذا المؤتمر سينظم مؤتمر بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية يحضره طلبة جامعيون من مختلف دول العالم.

٥٥ - **السيدة بار صادة** (إسرائيل): أشارت إلى الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية، الذي سيعقد في عام ٢٠١٤، وقالت إن بلدها ملتزم بالجهود العالمية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، مع تركيز قوي على حماية الشباب. وأشارت إلى أن سياسة إسرائيل لمكافحة المخدرات تركز على الصحة وحقوق الإنسان والتخفيض المتوازن للعرض والطلب. وتشمل الجهود المبذولة للحد من الطلب الوقاية الأولية، والتدخل المبكر، والعلاج، والتأهيل، وتدابير الحد من الأضرار، واستهداف مدمني المخدرات، بمن في ذلك أولئك الموجودون في السجون وأسرهم ومجتمعاتهم. وقد ساعدت برامج تبادل الحقن على خفض حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

٥٦- واستطردت قائلة إن إسرائيل تشارك في الجهود الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة. وقد أعدت نموذجا تدريبيا للمهنيين في البلدان النامية الذين يعملون في مجال الكحوليات وتعاطي المخدرات، وهو مشروع يعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شريكا رئيسيا فيه. ومضت قائلة إن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أوفدت مؤخرا بعثة إلى إسرائيل لتعلم أفضل الممارسات، ليتم تقاسمها مع الدول الأعضاء. وإسرائيل باعتبارها أحدث عضو في مجلس مجموعة بومبيدو في أوروبا، ستستضيف اجتماع فريق الخبراء المعني بوقاية وعلاج الشباب في وقت لاحق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويساعد التعاون مع مركز الرصد الأوروبي للمخدرات وإدمان المخدرات في ضمان أن يكون لدى إسرائيل نظام رصد فعال يدعم السياسة الوطنية القائمة على الأدلة.

٥٧- وقالت إن المضبوطات من الحشيش والهيروين على حدود إسرائيل زادت في عام ٢٠١٢، بينما دخلت أعداد متزايدة من أقراص يابا من جنوب شرق آسيا، وذلك أساسا عن طريق البريد. ومع ذلك، فإن المضبوطات من الماريجوانا في تناقص مستمر. وأشارت إلى أن تزايد شعبية المؤثرات العقلية الجديدة، وخاصة بين الشباب، يمثل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وتباع هذه المواد علنا في جميع أنحاء إسرائيل، ويتم تعديلها بسرعة كبيرة، لا يمكن أن تواكبها القواعد التنظيمية وجهود إنفاذ القانون. وقد أصدرت إسرائيل في عام ٢٠١٣ مرسوما يتيح لسلطات إنفاذ القانون الاستيلاء على المواد التي تعتبر خطرة وتدميرها. وذكرت أن تعاطي العقاقير المخدرة التركيبية في أوساط الشباب انخفض، بسبب حملات الوقاية والتوعية والتدابير التشريعية.

٥٨- وأشارت إلى أن مكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي أدى دورا أساسيا في الجهود التي تبذلها

إسرائيل لمكافحة المخدرات. واُتخذت خطوات قانونية وتنظيمية لمنع التدفقات المالية غير المشروعة ومصادرة واسترداد الأصول غير المشروعة. واختتمت كلمتها قائلة إن إسرائيل بصفتها طرفا في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أنشأت هيئة حظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠٠٢، وتعاونت مع الكيانات ذات الصلة لمصادرة عائدات الجريمة. وأعيد تخصيص تلك العائدات المصادرة في قضايا المخدرات غير المشروعة لأنشطة الوقاية والعلاج من المخدرات وإنفاذ القانون.

٥٩ - **السيد ماشاباني** (جنوب أفريقيا): قال إن النطاق العالمي للجريمة عبر الوطنية يهدد السلم والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، ولا سيما في الدول النامية والدول الهشة، حيث تكون إمكاناتها على مكافحتها ضعيفة، مما أسفر في بعض الحالات عن اقتصادات إجرامية. وأردف يقول إن التنفيذ الفعال من قبل الدول الأعضاء لاتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات والاتجار بالبشر والفساد يسهم في مكافحة هذه الظواهر. وتشكل إقامة شراكات دولية وتعاون تقني وتقديم المساعدة المالية إلى البلدان النامية الضعيفة أمورا حاسمة، على وجه الخصوص، لبناء القدرات الوطنية والإقليمية للعدالة الجنائية. وتلزم استجابة في الوقت المناسب للتعامل مع بؤر بعينها للجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل البحار التي اجتاحتها القرصنة قبالة القرن الأفريقي وغرب أفريقيا.

٦٠ - وأضاف أن جنوب أفريقيا تؤيد المكتب بقوة في دوره الرئيسي لتنسيق جهود الدول الأعضاء للتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم للمكتب دعما ماليا مستداما يمكن التنبؤ به لتنفيذ ولايته. وتشكل مكافحة الجريمة والفساد أحد أولويات حكومته. فقد سنت جنوب أفريقيا تشريعات لإنفاذ التزاماتها الدولية بموجب اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر والمخدرات والفساد. وتحارب بنجاح الفساد عن طريق عدد من المبادرات التشريعية والقضائية، تشرف عليها لجنة مشتركة بين الوزارات للقضاء على هذه الآفة. وقد أنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة إساءة استعمال المخدرات للإشراف على السياسات الوطنية واستراتيجيات الوقاية.

٦١ - وأشار إلى أنه على الرغم من أن اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض حرمت جملة أمور منها الاتجار غير المشروع بالعاج، فما زالت جنوب أفريقيا والدول المجاورة تفقد الحياة البرية والأنواع المهددة بالانقراض، وخاصة وحيد القرن، بمعدل ينذر بالخطر. ويؤكد النطاق الواسع للصيد الجائر والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية ضرورة التعاون الدولي. وقد اتخذت حكومة جنوب أفريقيا عددا من التدابير للتصدي لهذه المشكلة على الصعيد المحلي والتعاون مع الحكومات الأخرى في المنطقة.

٦٢ - ومضى قائلا إنه في إطار مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ينبغي وضع بروتوكول إضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لتوفير أقصى قدر من الحماية للحياة البرية والأنواع المهددة بالانقراض. ويُجرم هذا البروتوكول كذلك، على المستوى الدولي، الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأنواع المهددة بالانقراض، ويخضعه للعقاب بموجب القانون، ويُنشئ آليات لمكافحة الإفلات من العقاب، ويضع آلية دولية لمراقبة الاتفاقية والبروتوكول الإضافي.

٦٣ - **السيدة غرينيون** (كينيا): قالت إن الجريمة والمخدرات لا تزال تعرقل التنمية في بلدان كثيرة، على الرغم

من الجهود المتضافرة لمكافحة ارتفاع مستويات الجريمة وقمع بيع وتوزيع المخدرات. وفي شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي، تتزايد إمدادات المخدرات غير المشروعة المتجهة إلى أوروبا وآسيا. ولا تقتصر مخاطر هذه المخدرات على الصحة العامة ونوعية الحياة بل تؤثر سلبا أيضا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويجب على المجتمع الدولي أن يناقش سبلا جديدة لمعالجة هذه المشاكل، ويبحث أسباب نمو إنتاج المخدرات واستهلاكها.

٦٤ - وأشارت إلى أن منطقة القرن الأفريقي تغمرها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المنتجة في أماكن أخرى. وتواصل كينيا الاستثمار بشكل مكثف في الآليات الإقليمية التي تكبح انتشارها، وحولت موارد ضخمة إلى تعزيز جهازها الأمني. وأدى استيلاء القوات الكينية وقوات الاتحاد الأفريقي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ على مدينة كيسمايو الصومالية من أيدي جماعة الشباب الإرهابية إلى تمكين الحكومة الصومالية المنتخبة ديمقراطيا من التحكم في زمام الأمور. ومع ذلك فإن المواجهة غير الفعالة لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع يؤثر على المنطقة بأسرها، على النحو الذي تبين من الهجوم المروع الذي شنته مؤخرا جماعة الشباب في نيروبي.

٦٥ - وأعربت عن ترحيب كينيا باعتماد معاهدة الاتجار بالأسلحة كوسيلة لوقف وصول الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة. ومع ذلك، فإن أفضل وسيلة للحيلولة دون استماع الشباب الفقير في المنطقة إلى دعايات جماعة الشباب هو التمكين الاقتصادي. وحددت كينيا مع شركائها الدوليين ثلاث طرق يجري بها تمويل الجماعة الإرهابية وهي: الاتجار غير المشروع بالعاج، وتسريب التحويلات الدولية، وسرقة الأموال الموجهة لمساعدة المجتمعات المحلية. وتعتزم كينيا عقد اجتماع مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لوضع خطة عالمية ووقف الصيد. واختتمت كلمتها قائلة أن حكومتها سنت مؤخرا تشريعا شاملا لمكافحة الاتجار بالبشر، وتجري أيضا أوسع اصلاحات في نظامها القضائي منذ استقلالها.

٦٦ - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): قالت إن بلدها ملتزم بتحقيق الهدف المتعلق بإقامة منطقة خالية من الجريمة والمخدرات في أمريكا الوسطى، وستواصل تعزيز الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى لتلبية احتياجات المنطقة. وأشارت إلى أن نيكاراغوا لا تنتج أو تستهلك المخدرات أو الأسلحة؛ بل هي مجرد بلد عبور، وقد اتخذت على الرغم من محدودية مواردها خطوات هامة لمكافحة الجريمة المنظمة. وبفضل الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق جملة أمور منها تحسين أمن الحدود ومكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز التعاون الشرطي، أصبحت نيكاراغوا أكثر بلد أمنا في المنطقة.

٦٧ - وأشارت إلى أن الشباب في نيكاراغوا، على عكس الشباب في البلدان المجاورة، جرت تعبئته في حركات اجتماعية واقتصادية أبعدته عن المخدرات والجريمة بينما تم تحسين حياة المجتمعات المحلية بأسرها. وتتيح حكومتها الحصول المجاني على التعليم والصحة، وتساعد الأسر في الحصول على الطاقة والأغذية، وتحسن البنية التحتية. وتم توقيع اتفاق ثنائي مع الاتحاد الروسي لمكافحة الاتجار بالمخدرات بسبل منها تبادل المعلومات والمساعدة التقنية والمعدات.

٦٨ - وأضافت أنه جرى توقيع اتفاق مالي بين المفوضية الأوروبية والشرطة الوطنية في نيكاراغوا لمنع ومراقبة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. ويركز المشروع على الجهود الإقليمية لمنع العنف بين الشباب وإدمانهم للمخدرات. وفي عالم لا تعرف فيه الجريمة حدودا ويتزايد فيه تعقد التحديات التي تواجه إنفاذ القانون، من المهم للغاية أن نعمل معا

لكشف الشبكات الإجرامية والقضاء عليها، مع أخذ الفروق الاقتصادية بين البلدان النامية والمتقدمة في الحسبان.

٦٩ - **السيد رضا زيد شاه** (ماليزيا): قال إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية هي مصدر قلق عالمي وتشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار والأمن الوطنيين وتؤثر على التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وتمشيا مع برنامج العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري التاسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٣، يجري استعراض جهود ماليزيا باستمرار لمواجهة التحديات المتزايدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية في ثمانية مجالات ذات أولوية هي: مكافحة الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأشخاص، وغسل الأموال، والقرصنة البحرية، وتهريب الأسلحة، والجريمة الاقتصادية الدولية، وجرائم الفضاء الإلكتروني.

٧٠ - وأضاف أن حكومته جعلت منع الجريمة واحدا من ستة مجالات وطنية لتحقيق النتائج. وتصنف ماليزيا ضمن الشريحة الأعلى من البلدان المتوسطة الدخل وتشغل المرتبة السادسة عشرة عالميا في مؤشر النظام والأمن، وفقا لمؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وبناء على النتائج المشجعة التي حققتها من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، بدأت حكومته المرحلة الثانية من برنامج تحولها، بهدف تحقيق نسبة ٦٥ في المائة في مؤشر مفهوم السلامة العامة بحلول عام ٢٠١٥.

٧١ - وأشار إلى أن مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية تستلزم تعاونا دوليا من خلال تبادل المعلومات، وبناء القدرات، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتحقيقات المشتركة. وبالإضافة إلى الجهود الإقليمية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركاء آخرين، ما فتئت ماليزيا تعمل على تعزيز التعاون الأمني الثنائي. وفي عام ٢٠١٢، وقعت مذكرة تفاهم مع سنغافورة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وما شابهها والسلائف الكيميائية، وأخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقديم المساعدة في مجال الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وسيحقق هذا التعاون الفائدة بصورة متبادلة للوكالات الوطنية المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والقضايا المتعلقة بالمخدرات.

٧٢ - ومضى قائلا إن مشكلة المخدرات العالمية ما تزال تشكل تهديدا خطيرا للصحة العامة، وخاصة بالنسبة للشباب. ويُحتفل باليوم الدولي لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها كل عام في ٢٦ حزيران/يونية. وقال إن ماليزيا تؤيد تماما موضوع عام ٢٠١٣، ''لتكن صحتك 'هدفك الأسمى' في الحياة، وليس المخدرات''، نظرا لأهمية تعريف الجمهور بالآثار الضارة الناجمة عن المؤثرات العقلية الجديدة، والتي يُعتقد أنها أكثر خطورة من الأدوية التقليدية وتباع علنا، بما في ذلك على شبكة الإنترنت.

٧٣ - وأشار إلى أن ماليزيا تواجه ثلاثة تحديات رئيسية تتعلق بالمخدرات هي: تهريب المخدرات للاستهلاك المحلي، وتعاطي المخدرات المحلية، ومرورها عبر ماليزيا إلى بلدان أخرى. وكانت مكافحة تعاطي المخدرات أحد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة، التي أعلنت أنها تشكل تهديدا للأمن القومي في عام ١٩٨٣. وما فتئت الحكومة تسعى إلى تسريع تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، بهدف وقف العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة من خلال مكافحة المخدرات غير المشروعة مع التركيز على العلاج وإعادة التأهيل، وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي.

٧٤ - وأضاف أن دولا أعضاء كثيرة أشارت في المناقشة العامة إلى التحديات التي تواجهها في مكافحة تعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ودعت بعض الدول الأعضاء إلى إعادة تقييم السياسات الدولية القائمة وإلى ضرورة إيجاد حلول أكثر فعالية، فيما يتعلق بالصحة واحترام حقوق الإنسان والحد من الأثر.وذكر أن الوقاية أفضل طريقة لمعالجة المخدرات غير المشروعة، ويجب تقاسم المسؤولية، الأمر الذي يستلزم نهجا فعالا وكليا من خلال بذل جهود وطنية وإقليمية ومتعددة الأطراف.

٧٥ - **السيدة مورغان** (المكسيك): قالت إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والإطار القانوني القائم، فإن الاستراتيجية المنفذة لمعالجة هذه المشكلة العالمية للمخدرات لم تكن فعالة بما فيه الكفاية. ويتعين تقييم السياسات الحالية، وخاصة فيما يتعلق بالطلب على المواد غير المشروعة. وقد وضعت الحكومة المكسيكية سياسة شاملة، تركز على الوقاية مع الحفاظ على سيادة القانون وتعزيزها. ويدعم بلدها فكرة وضع استراتيجية عالمية جديدة من خلال مناقشة مفتوحة وشاملة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٧٦ - وأردفت تقول إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية التي تعقد في عام ٢٠١٦ ينبغي أن تولد توافقا دوليا جديدا في الآراء. ويرى وفدها أن الجمعية العامة يجب أن تتولى هي ذاتها التحضير للدورة، وسيقدم اقتراحا بهذا الخصوص كجزء من مشروع القرار الشامل الذي يقدمه. وسيكون الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ الدول الأعضاء للإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية نقطةَ انطلاق ممتازة، ويوفر مدخلا هاما للدورة. ويعد التحضير السليم للدورة الاستثنائية أمرا حيويا نظرا لأن المجتمع الدولي يواجه مشكلة عالمية يتعين معالجتها كأولوية. وتؤثر مشكلة المخدرات العالمية على ملايين من البشر وأسرهم، بل وتهدد في بعض الحالات بقاء الدول ذاتها. والأمم المتحدة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تنفيذ استراتيجيات للتعامل بنجاح مع الجريمة المنظمة.

٧٧ - **السيد أحمدو** (نيجيريا): قال إن مكافحة إنتاج وزراعة وتوزيع وحيازة واستعمال المخدرات غير المشروعة من أولويات حكومته. وقد وضعت نيجيريا، وهي تتصرف من خلال وكالتها الوطنية لانفاذ قوانين المخدرات، خططا وطنية رئيسية لمكافحة المخدرات في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٨. وبدأت العمل، جنبا إلى جنب، مع المكتب والاتحاد الأوروبي في وضع خطتها الثالثة، القائمة على السيطرة على عرض المخدرات غير المشروعة والمشروعة من خلال إطار قانوني فعال والحد من الطلب. وحققت الوكالة نجاحا ملحوظا في السيطرة على إمدادات المخدرات غير المشروعة من خلال الاعتراض المتواصل، والقضاء على المحاصيل، ومحاكمة المتاجرين. ودعمت أيضا التعاون بين الوكالات، وعززت التعاون الدولي، وتبادلت المعلومات والاستخبارات.

٧٨ - وأشار إلى أنه جرى، في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ضبط كميات كبيرة من المخدرات وتدمير أكثر من ٢٠٠٠ هكتار من مزارع القنب. وتهدف نيجيريا إلى أن تكفل وجود رادع كاف وعقاب يتناسب مع الجريمة للمجرمين. وقد حُرم مرتكبو جرائم المخدرات المدانون من عائدات جرائمهم من خلال تشريعات قوية لمكافحة غسل الأموال وتتبع الأصول ومصادرها. وأشار إلى أن بلده عزز أيضا التعاون القضائي الدولي في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة ونقل العائدات.

٧٩ - وأردف يقول إن نيجيريا تشجع الامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. واعتمدت الوكالة الوطنية لإدارة

ومراقبة الأغذية والعقاقير تدابير تقصر استيراد المخدرات والمؤثرات العقلية وتصنيعها وتوزيعها وبيعها واستخدامها على المستوى المحلي على الأغراض الطبية والعلمية، وشرعت في بناء قدرات أصحاب المصلحة. واستحدثت حكومته استراتيجيات لمواجهة الأشكال المختلفة لتعاطي المخدرات وسوء استخدامها وإدمانها. ويجري تنفيذ برامج لتوعية مختلف الفئات المستهدفة، وجرى توسيع خدمات العلاج من تعاطي المخدرات في البلد بأسرها.

٨٠ - ومضى قائلا إن القنب، في نيجيريا، يكاد يكون المخدر الوحيد المنتج محليا، ولكن في الآونة الأخيرة تم اكتشاف خمسة مختبرات لإنتاج الميثامفيتامين واغلاقها، مما فرض طلبات إضافية على جهات إنفاذ القانون. وأصبح الاتجار بالميثامفيتامين يمثل تهديدا جديدا بسبب ارتفاع الأسعار والطلب في الأسواق العالمية. وقد تبتكر شبكات المخدرات المحلية سبلا لطرح عقاقير في الأسواق المحلية، ويظل الشباب أضعف الفئات التي تستهدفها. ويرعى بارونات المخدرات العنف والإرهاب باستخدام عائدات المخدرات التي يجري غسلها. وتركز الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات اهتمامها على محاكمة مرتكبي جرائم المخدرات، وجرى التحقيق في جميع الحالات بجد سعيا للوصول إلى نتيجة منطقية.

٨١ - وأشار إلى أن بلده حقق، على مر السنين، متوسطا سنويا للإدانة بلغ ١ ٥٠٠ إدانة. وستواصل نيجيريا احترام سيادة القانون وضمان أن تأخذ العدالة مجراها. ونظرا لأن مكافحة المخدرات تدعو إلى التعاون الدولي، فإنها تحافظ على علاقة عمل وثيقة مع بلدان متعددة، مما ساعد إلى حد كبير في مكافحة الاتجار غير المشروع. واختتم كلمته معلنا التزام الحكومة النيجيرية بتفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات، واستمرارها في محاربة غسل الأموال جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

٨٢ - **السيد كاساب** (أوكرانيا): قال إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات يشكلان تهديدا خطيرا في عالم العولمة، ولهما آثار خطيرة على الأمن الداخلي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والصحة العامة. وبينما تمتثل أوكرانيا لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، فإنها تلتزم التزاما عميقا بالتمسك بسيادة القانون واحترام القانون الدولي. وأعرب عن تقدير أوكرانيا لعمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والجهود التي يبذلها المكتب لتقديم التعاون التقني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء. وأعلن ترحيبها بمبادرة الأمين العام لإنشاء مركز مشترك للتنسيق العالمي في مجالات الشرطة والعدالة والاصلاحيات في سيادة القانون في مرحلة ما بعد النزاع وحالات الأزمات الأخرى، الذي ينبغي أن يمكن الأمم المتحدة من بناء القدرات المدنية في أعقاب النزاعات. وقد أجريت تغييرات هيكلية في كيانات الأمم المتحدة، ولكن يتعين أن يتسم تنفيذ مهامها بقدر أكبر من الفعالية.

٨٣ - وأشار إلى إن أوكرانيا تولي مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات أولوية قصوى، وتعتبرهما تهديدا أمنيا على قدم المساواة مع الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمواد النووية. وإذ تلتزم التزاما راسخا بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتحقيق هذه الغاية، فإنها تعتقد أن الدول الأعضاء يجب ان تبذل المزيد لتبادل المعلومات وتقاسم الخبرات وتقديم المساعدة التقنية ومساعدة الخبراء. وذكر أن بلده استفاد بالفعل استفادة كاملة من الأدوات والخدمات العالمية للإنتربول. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإن الشركاء الرئيسيين لأوكرانيا في هذا المجال هم مكتب الشرطة الأوروبي، ومنظمة الأمن و التعاون في أوروبا، ومبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومنظمة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا من

أجل الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ورابطة الدول المستقلة. وعلى الرغم من أن هذا التعاون يتسم بالكفاءة بفضل الاتصالات المتكررة، فيجب أن يكون التعاون الدولي والإقليمي بين وكالات إنفاذ القانون أقوى.

٨٤ - وأعرب عن القلق من أن الأشكال الجديدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية تفرض تحديات جديدة على نظم العدالة الجنائية، وأثنى على المكتب لإجرائه دراسة شاملة عن الجرائم الإلكترونية وأيد دعوته لتقوية المواجهة في هذا الصدد من جانب المجتمع الدولي والقطاع الخاص. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدم كبار الأكاديميين الأوكرانيين عرضا في مقر الأمم المتحدة لأفضل الممارسات فيما يتعلق بالقدرات التقنية لمكافحة الجريمة الالكترونية. وتنفذ أوكرانيا تنفيذا كاملا أحكام اتفاقية مكافحة الفساد، وما تزال ملتزمة بالتنفيذ الفعال للتوصيات الواردة في إعلان السلفادور، الذي اعتمد في المؤتمر الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وأعرب عن ترحيب بلده بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الثالث عشر، وإقراره بأهمية مساهماتها المحتملة في خطة التنمية بعد عام ٢٠١٥.

٨٥ - وأضاف قائلا إن أوكرانيا تؤيد تعزيز التعاون في إطار خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتشارك بنشاط في الجهود ذات الصلة. ويشكل الاتجار قضية رئيسية تعالجها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا برئاسة بلده. وبهدف تأمين السلامة البحرية، تسعى أوكرانيا إلى مكافحة القرصنة في عرض البحر من خلال تعزيز آليات محاكمة المسؤولين عنها. وتسهم في سلامة وأمن الطرق البحرية الرئيسية والتجارة الدولية بالمشاركة النشطة للسفن الحربية الأوكرانية في مهمة حلف شمال الأطلسي لمكافحة القرصنة في خليج عدن وقبالة القرن الافريقي.

٨٦ - وأردف يقول إن مشكلة المخدرات تمثل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي، يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحة العامة والأمن والرفاه العام. ويساعد تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل المتعلقين بالتعاون الدولي صوب وضع استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية في جعل هذا التعاون أكثر فعالية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، اعتمدت أوكرانيا استراتيجية جديدة لمكافحة المخدرات حتى عام ٢٠٢٠، تستند إلى المعاهدات الدولية وصكوك حقوق الإنسان.وهدفها هو الحد من المعروض من المخدرات غير المشروعة والطلب عليها، وتحقيق التوازن بين معاقبة الاتجار وضمان توافر العقاقير للاستخدات الطبية والعلمية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.